المقدمة:

يعتبر موضوع التمويل الدولي من الموضوعات التي أصبحت تلقى اهتمام كبير من قبل الدول في العالم، وذلك في إطار التطورات الحديثة والمتسارعة التي أصبحت تشهدها العلاقات الاقتصادية الدولية تحت ما يعرف بالعولمة الاقتصادية، هذه الأخيرة أصبحت السمة المميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول. فدراسة التمويل الدولي أصبحت تشكل أحدى أهم ركائز العلاقات الاقتصادية بين الدول، لأن عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية في الدول لن تتم بشكل تام ما لم يرافقها التمويل الدولي وخصوصا في الدول النامية.

على هذا الأساس وبهدف تعريف الطالب بكل ما يتعلق بموضوع التمويل الدولي، سواء تعلق الأمر بأشكاله ومصادره وحتى الأخطار المرتبطة به وغيرها، قمنا باختيار هذه المجموعة من المحاضرات، وذلك بالاعتماد على مطبوعة الدكتور بضياف عبد المالك من جامعة قالمة حول محاضرات في مقياس التمويل الدولي، وهي المطبوعة التي تغطي المقرر الدراسي لهذه المادة الموجه لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، وكان المقرر كالآتي:

المحور الأول: مدخل لتمويل الاقتصاد الدولي.

المحور الثاني: الدفع في الاقتصاد الدولي.

المحور الثالث: عمليات تمويل الاقتصاد الدولي.

المحور الرابع: الأبعاد الدولية للتمويل الدولي.

المحور الخامس: عمليات إدارة مخاطر التمويل الدولي.

المحور الأول:

مدخل لتمويل الاقتصاد الدولي.

تمهيد:

يعتبر التمويل الدولي أحد الموضوعات الهامة التي يعنى بها الاقتصاد الدولي، وهو يعبر عن انتقال رؤوس الأموال من الدول التي تمتلك فائض إلى الدول التي لديها عجز وفق آليات محددة، وقد تطور التمويل الدولي عبر مراحل متعاقبة من الزمن أكسبته أهمية كبيرة.

1- مفهوم التمويل الدولي:

يعرف التمويل على أنه الحصول على الأموال اللازمة من مصادر المختلفة لتمويل الاستثمارات[1]، ولكن عند الانتقال على المستوى الدولي نجد هناك اختلاف رئيسي بين التمويل والتمويل الدولي يكمن في التعامل مع دول مختلفة لها سيادتها وإطارها القانوني الخاص بها، كما نجد عدد كبير من العملات أين تطرح الإشكالية تبادل تلك العملات عند مستوى سعر صرف معين، أضف إلى ذلك تكاليف التحويل والمعاملات من بلد إلى آخر[2] ، فكل هذه الاشكاليات ليست مطروحة على مستوى التمويل المحلي.

فعلى المستوى الدولي يعتبر التمويل الدولي أحد أهم النظم الرئيسية للاقتصاد الدولي ، حيث يشمل هذا الأخير مجالان رئيسيان وهما: التجارة الدولية والتمويل الدولي، فالتجارة الدولية تهتم بظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتحليل تدفقات عوامل الانتاج على المستوى الدولي[3] كما تهتم بدراسة العرض الأساسي وتحليل الطلب في الأسواق الدولية، وفهم آثار التجارة الدولية على الأفراد والشركات، أما التمويل الدولي فيطبق نماذج الاقتصاد الكلي، وينصب تركيزه على العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل المعاملات الدولية وأرصدة وأسعار الصرف وأسعار الفائدة والسياسات النقدية والمالية الحكومية ...إلخ[4].

[1]- حسين عطا غنيم (2001): دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة، مصر ، ص02.

[2] - Michael conolly (2007): international business finance, Routledge, New York, U.S.A., p.1.

[3] - عمر سالمان (2005): إدارة التجارة الدولية، الاسراء للطباعة، مصر، الطبعة الأولى، ص.13.

[4] -Steve Suranovic (2012): Policy and theory of international finance ,Unnamed publisher, USA, p.09.

ويمكن تعريف التمويل الدولي على أنه مزيج من العلاقات النقدية التي تتطور في إطار اتفاقيات اقتصادية وتجارية واستثمارية وتبادلية بين المقيمين داخل الدولة والأجانب[1]، أي أنه مجموعة من العمليات التي تهدف إلى خلق واستخدام الأموال اللازمة للنشاط الاقتصادي الخارجي.

كما يمكن إعطاء تعريف أوسع للتمويل الدولي على أنه تلك عملية انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين الدول المختلفة ، ويتكون المصطلح من كلمتين : التمويل والدولي[2]:

التمويل: تشير إلى ندرة المعروض من رأس المال في دولة ما مقارنة بالمطلوب منه، مما يولد فجوة بين العرض والطلب على رأس المال.

الدولي: وتشير الكلمة إلى الصفة التي تحكم عملية التمويل من حيث كونه دوليا ، مما يدل على أن تحرك رأس المال سيكون خارج الحدود السياسية للدولة.

ولفهم مصطلح التمويل الدولي على أكمل وجه يجب أن نفرق بينه وبين مفهوم التمويل الخارجي اللذان يتداخلان إلى حد كبير، ويكمن الفرق الأساسي في نطاق مفهوم كل منهما، حيث يعبر الأخير أي التمويل الخارجي عن المتطلبات التمويلية الوطنية لاقتصاد ما تولدت لديه الحاجة إلى الاستعانة بالآليات التي يوفرها نظام التمويل الدولي لتلبية حاجاته التمويلية التي قصرت مصادره الذاتية عن توفيرها، أما مفهوم التمويل الدولي فهو أوسع حيث يمكن تعريفه في إطار نظام النقد الدولي على أنه نظام يشمل آليات خاصة ورسمية تلبي المتطلبات التمويلية عبر التدفقات الرأسمالية المضافة إلى الموارد المحلية[3].

[1] - Kozak yuriy (2015): international finance training manual, cul,,Ukraine, 5 th edition, p.11.

[2] - جمال محمد أحمد، ابراهيم السيد (2016): موسوعة التمويل: التمويل الدولي 1 (مؤسساته- آلياته- عناصره)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، ص.07.

[3] - فايق حسن جاسم الشجيري (2016): التمويل الدولي عبر الشركات متعدية الجنسيات وأثره في القدرة الاقتصادية للدولة، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق الطبعة الأولى، ص.22.

إذا فالتمويل الدولي يعبر عن كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين والتي تتولد عنها عمليات انتقال لرؤوس الأموال بكافة أشكالها بين الدول، وذلك في ظل متغيرات البيئة الدولية والمخاطر الناجمة عنها، وفي إطار متكامل له آليات ومتطلبات.

2. تطور التمويل الدولي:

لقد مر التمويل الدولي عبر نشوءه وتطوره بمرحلتين رئيسيتين وهما:

1.2. التمويل الدولي قبل الحرب العالمية الثانية:

لم تبرز خلال هذه المرحلة حاجة ملحة للتمويل الدولي ولم تكن له أهمية واضحة ودور مميز في العلاقات الاقتصادية الدولية، نظرا لقلة الحاجة لتدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي، كما تميزت الأنشطة المصرفية بمحدوديتها واقتصارها على الخدمات التقليدية الخاصة بتمويل عمليات التجارة الخارجية، ومن الجدير بالذكر أن بدايات هذه المرحلة اتسمت بسيادة نظام قاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف، والتي سمحت بدورها بانتقال محدود لرؤوس الأموال عبر شقين رئيسيين[1]:

الشق الأول: يتعلق بانتقالات الذهب من وإلى الدولة وفقا لحالة ميزان المدفوعات، فتحركات رؤوس الأموال كانت تابعة لحركة التجارة الخارجية ووضع ميزان المدفوعات للدول المختلفة.

الشق الثاني: يتعلق بنمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا نتيجة للظروف التي وفرتها أسعار الصرف والأمان ووجود الفرص الاستثمارية المربحة.

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا خلال هذه المرحلة كانت تحتل الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الدولية ، إذ تعتبر لندن مركز رئيسي للتجارة والتمويل، وكان معظم التجار في جل دول العالم يودعون أرصدتهم المالية فيها، لكن بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار قاعدة الذهب اختلفت الموازين وترجعت بريطانيا للمركز الثاني لصالح

[1] - مأمون على ناصر وآخرون (2016): التمويل الدولي، دار حامد للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ص ص.57-58.

الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتأثر بالحرب واتجهت نحو اقراض حلفائها الأروبيين الذين أثرت عليهم الحرب[1].

وتميزت فترة مابين الحربين في مجال التمويل الدولي عموما بما يلي[2]:

- انهيار قاعدة الذهب.
- انكماش الاستثمارات وقلت الثقة في كفاءة الأسواق المال.
- انكماش حجم الاقراض الخاص.
- ظهور أنماط جديدة من الاقراض وأهمها الإقراض الحكومي الذي حل محل الاقراض الخاص والاستثمارات المباشرة، واصدارات السندات طويلة الأجل.
- تحول مركز الريادة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
- بروز الولايات لمتحدة الأمريكية كأكبر دائن لمعظم دول العالم، مع ملكيتها لمعظم الاستثمارات المباشرة في العالم.

2.2. التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية:

تعتبر هذه المرحلة حاسمة في تطور أنشطة التمويل الدولي، ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة مايلي[3]:

- تغير حركة وتنظيم التمويل الدولي بعد تراجع الجنيه الاسترليني وبروز الدولار كعملة دولية رائدة على المستوى الدولي تستخدم في تمويل التعاملات الدولية بعد خروج الولايات المتحدة منتصرة من الحرب العالمية الثانية.

---

[1] - فليج حسن خلف (2004): التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.51.

[2] - مأمون علي ناصر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.61.

[3] - أنظر:

- سرمد كوكب الجميل (2011): التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص ص.29- 31.

- مأمون على ناصر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.81.

- تمويل المعاملات المصرفية الأوروبية عن طريق الدولار مما أدى إلى ظهور سوق الأورودولار ونموه خلال فترة الستينات والذي أصبح يعرف فيما بعد بسوق العملات الأوروبي، وأصبحت نشاطاته تغطي العالم كله.
- التطورات والتغيرات الهيكلية التي شهدتها النظم المصرفية الوطنية، من خلال انشاء فروع خارج حدود الوطن الأم، وتدويل عملياتها وتكاملها.
- زيادة تدفق رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل مع زيادة الحاجة الدولية إليها.
- ظهور موجة عارمة من الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو واسع النطاق في في مشاريع الأعمال متعددة الجنسيات.
- تحرير حركة رؤوس الأموال في بداية السبعينات
- تميز التمويل الدولي بالتنوع بين التمويل الحكومي والخاص والثنائي ومتعدد الأطراف والإقليمي والدولي.
- ظهور العديد من مؤسسات التمويل الدولي من منظمات اقليمية ودولية وبنوك تنمية.

3.عناصر التمويل الدولي:

يعمل التمويل الدولي كنظام متكامل يظم خمس عناصر أساسية كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1):عناصر التمويل الدولي.

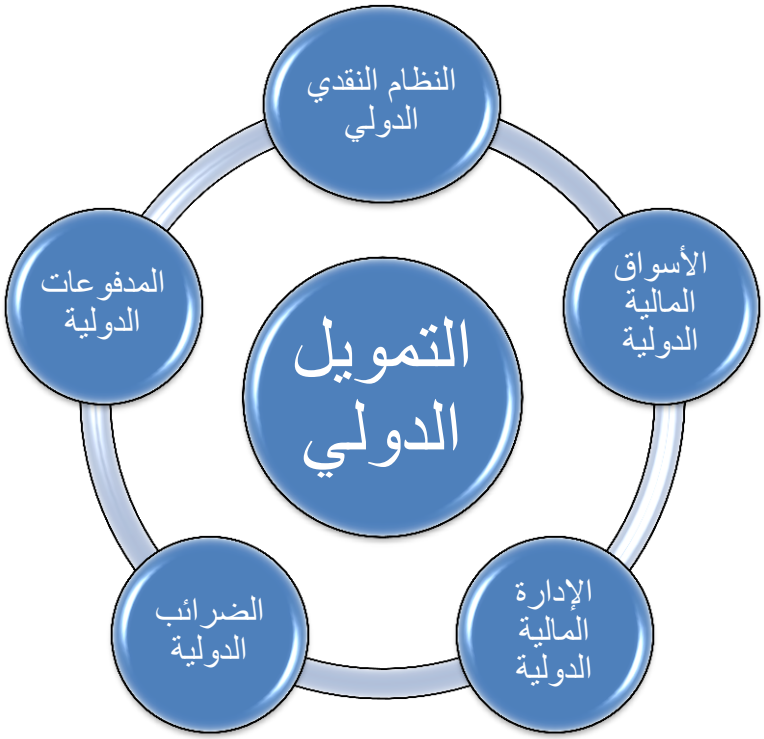

Source : Kozak yuriy (2015): international finance training manual, cul,Ukraine, 5 th edition, p.12.

يتضح لنا من الشكل أن العناصر المكونة للتمويل الدولي تتمثل في خمس عناصر رئيسية موضحة فيما يلي[1]:

- النظام النقدي الدولي: والذي يضم بدوره عدة عناصر رئيسية أهمها العملات الوطنية والاحتياطات الدولية والعملات الأجنبية، والآليات التنظيمية الدولية لأسعار الصرف.
- المدفوعات الدولية : والتي تعكس كل المعاملات المتعلقة بالدفع على المستوى الدولي والتي تخدم حركة البضائع وعوامل الإنتاج والأدوات المالية وتنعكس على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة.
- الأسواق المالية الدولية: وتعنى هذه النقطة بآليات التداول الخاصة بالأدوات المالية، العملة، القروض، الأوراق المالية....الخ.

[1] - Kozak yuriy, op.cit, p.12.

- الضرائب الدولية : وتستخدم كطريقة لتعبئة الأموال على المستوى الدولي.
- الإدارة المالية الدولية: وتدرس دولية الاستثمار وإدارة المخاطر والتمويل العابر للحدود.

4. أهمية التمويل الدولي:

تظهر أهمية التمويل الدولي كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي والتي يمكن تصنيفها إلى المجموعات الرئيسية التالية[1]:

- الحسابات المترتبة على المبادلات التجارية بشقيها الصادرات والواردات بين مختلف الدول.
- التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة من قروض واستثمارات وغيرها.
- الالتزامات المالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم كتعويضات الحروب مثلا.

ويمكن توضيح أهمية التمويل الدولي من خلال مجرى تدفق رؤوس الأموال الدولية من الدول المانحة والدول المتلقية كما يلي:

1.4. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية:

للتمويل الدولي أهمية كبير بالنسبة للدول المتلقية وخاصة النامية منها والتي تعاني من فجوة هيكلية في التمويل ولذا فهي بحاجة ماسة للتمويل الدولي من أجل تعزيز مدخراتها المحلية وتوفير النقد الأجنبي اللازم للحصول على السلع والخدمات الإنتاجية[2] ، كما يعتبر التمويل الدولي ضروري للكثير من الدول من أجل تحقيق العديد من الأهداف لعل أهمها ما يلي[3]:

- اقامة مشروعات انتاجية وتوسيعها وتجديد وتحديث رأس المال المستخدم، وهذا ما قد يؤدي إلى رفع معدلات النمو داخل الدولة.

[1] - عرفان تقي الحسني (1999): التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، ص.29.
[2] - على عبد الوهاب نجا (2015): الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية -بين النظرية والتطبيق- ، الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص.15.
[3] - فليج حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص.32-33.

- ضمان تشغيل المشروعات الإنتاجية باستيراد مستلزمات الإنتاج.
- دعم الاستهلاك المحلي في ظل الزيادة السكانية الكبيرة خاصة في الدول النامية، وهذا ما يؤدي إلى ورفع مستويات معيشة الأفراد.
- الحاجة إلى التوسع في الخدمات بأشكالها المختلفة والتي يعجز الاقتصاد المحلي عن تأمينها بسبب

2.4. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المانحة:

من وجهة نطر الدول المانحة للتمويل الخارجي فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من مصادر رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف، وتسعى الدول المانحة إلى تحقيق أهداف عديدة منها[1]:

- محاولة تصريف الفوائض السلعية لديها وزيادة صادراتها وتشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في النقل والوساطة والتأمين والمقاولات ومكاتب الخبرة المختلفة لديها.
- تحسين صورة الدول المانحة أمام المجتمع الدولي واضهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.
- حماية مصالح بعض القطاعات الانتاجية.

3.4. أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي:

تكمن أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي في مايلي[2]:

- توفير السيولة المالية الدولية المطلوبة على المستوى الدولي.
- توفير أداة مناسبة لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في مختلف الدول عن طريق أسواق المال، التي تشكل بدورها مصدرا ملائما لتوظيف واستثمار الأموال، ومنبعا لتمويل التجارة والاستثمار على المستوى العالمي.

[1] - جمال محمد أحمد، ابراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص.13.
[2] - نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي (2007): مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، ص ص.15-16.

- تمويل حركة التجارة الدولية السلعية والخدمية، بحيث أن أي قصور في عملية التمويل تؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، وهذا بدوره سيؤدي إلى تراجع القطاع الخارجي داخل الدول، وعلى اعتبار أن هذا الأخير –أي القطاع الخارجي– هو المحرك الأساسي للنمو فسيؤدي تراجعه إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي داخل دول العالم وخلق العديد من المشاكل (مثل انخفاض حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المطلوب استيرادها لأغراض الاستثمار أو لأغراض الاستهلاك).

خلاصة:

يعبر التمويل الدولي عن آليات انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وفق نظام معين يتكون من خمس عناصر رئيسية متمثلة في النظام النقدي الدولي وكافة المعاملات المتعلقة بالمدفوعات الدولية والأسواق المالية الدولية وطرق الإدارة المالية الدولية وأخيرا الضرائب الدولية، ولقد اكتسى التمويل الدولي أهمية في الساحة الدولية من خلال تطورة عبر الزمن خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أين زادت تدفقات رؤوس الأموال الدولية وقد تعمقت أكثر في فترة السبعينات بتزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية لتتعمق أكثر فأكثر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بسبب زيادة الطور التكنولوجي.

وتتبع أهمية التمويل الدولي من خلال مساعدة الدول على تحقيق أهدافها وتمويله لنشاط التجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن لديه أهمية خاصة للدول النامية من خلال سده لفجوة التمويل الداخلية والخارجية التي تعاني منها هذه الدول.